

آراء

الدروس الخاطئة لنادي الاستبداد من الثورات العربية

رفيق عبد السلام

أخيراً، تمكّن النظام الرسمي العربي، منفرداً ومجتمعاً، أو هكذا يعتقد، من تجاوز أكبر المحن التي مرّ بها، وأعظم التحدّيات التي عاشها على امتداد تاريخه، منذ خروج العثمانيين الأتراك من المنطقة وولادة الدولة العربية في شكلها الراهن. أعني ذلك تحدي الثورات العربية وما تمخّص عنها من تداعياتٍ محليةٍ وإقليميةٍ أوسع. وكان ذلك بعدما خاض النظام العربي معركة وجود قاسيةٍ باعتماد طفايا الربع النقطي والحياة والموت. إنتر اهتزاز الأوضاع في تونس، ومنها إلى مصر، مادت الأرض تحت أقدام النظام العربي مشرقاً ومغرباً، وانبثّ الرعب في فرانسه وأطرافه، خشية سريان العدوى إلى مواعظ أخرى وفق نظرية الدومينو. وعليه، بدأ في مواجهة ما عدّه خطراً على وجوده باستخدام مزيجٍ سحريٍّ مركّب من الجزرة لتعطيل مفعول الامتداد الجغرافي، ثمّ تحوّل من سياسة الإحتواء والتخفيف إلى التكشير عن الأنبياء وإشهار العصا في وجه كلّ من تحدّثه نفسه بالمطالبة بالإصلاح والتغيير. بموازاة ذلك، تمّ التحرك باتجاه نسج حلف إقليمي من نادي الإطلاقيات العربية الفرّعة من مواجهة موجة التغيير.

ثمة درسانٍ خاطئان استخلصهما نظام القمع العربي من تجربة الثورات المغدور بها، حدّداً، وما زالاً يحدّدان، سلوكه السياسي. أولاً، القول إن سقوط زين العابدين بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر، ومن تبعهما، كان بسبب خطئهما في التعامل مع الحراك السياسي والشعبي قبل الانقراض وخلالها، أي نتيجة إرشاء الجبل للحراك المجتمعي، والسماح للمعارضة بالتحرّك، ما أفسح المجال واسعاً أمام انفلات الأوضاع وفقدان السيطرة والتحكّم لاحقاً، فكان حالهما أشبه ما يكون بمنّ جرّ رقبته بنفسه، وفق هذه القراءة، بينما كان بإمكانهما الصمود في مواجهة عاصفة التغيير وكسرهما بلا هوادة، لو امتلکا ما يكفي من الجرأة والتصميم. الجواب الطبيعي، المستنبط من وحي هذه التجارب المريرة للثورات العربية، هو ضرورة نقل الربع إلى الطرف الآخر، وانتهاج سياسة استباقية بالغة الحزم والصرامة في التعامل مع المطالب المجتمعية والسياسية، والإجهاز المبكر على أي شكلٍ من أشكال الاحتجاج قبل

أن تكبر كرة الثلج، أي الاستعداد لمزيد من القمع وإبصاد كلّ الأبواب والنوافذ، وسد الفُرج أمام أيّ هامش ولو كان محدوداً للحراك المجتمعي والسياسي، إذ لا صوت يعلو فوق صوت المعركة المقدّسة، ومن يرفع رأسه يجب أن يُكسر بلا هوادة، بمجرّد أن يُفكّر في المعارضة التي تدخل في دائرة المسّ بالأمن العام، وتهديد السلم الوطني، لأنّ البديل المحتمّل، في حالة التراخي أو التهاون، سيكون عودة كابوس الثورات ومُفغصاتها من جديد.

ولعل عبد الفتاح السيسي في مصر مثال

”

خلفاً للاوهام أنّ الثورات العربية كانت مؤامرة اميركية غربية، الحقيقة الصلبة أنّ النظام الدولي ارتبكّ أشدّ ارتباكً امام الحركة المفاجئة والسريعة للشارع العربي

أبرز العدوان على غرّة المعادلات الجديدة التي تشكّلت بعد ثورات الربيع العربي، والقائمة على توثيق أركان الاستبداد، المختلطة بالتطبيع مع إسرائيل

“

مكتّف لهذه السياسة، وهو يشتغل فعلاً وفق هذه الوصفة السحرية المستخلصة من ثورة 25 يناير/ كانون الثاني، والقائمة على مزيج مُركّب من القمع الاستباقفي، ومنع أيّ هامش حركة، حتّى في ما يتعلّق بالقبضة الفلسطينية. هنا تظهر روح التضامن العربي بشكل لا نظير له في أيّ مجال، أي تضامن الاستبداديات العربية وتعاضدها معاً في مواجهة المفاجآت والتقلبات، ولذلك ظلّ اجتماع وزراء الداخلية العرب، الأكثر انتظاماً ونجاعة، من بين مفاوضات العمل العربي المعطّلة كلّها تقريباً، بما يوحي بوجود عقد خفي ومقدّس بين أركان الاستبداد العربي على ألا يُسلّم أيّ واحد منهم عضواً في هذا «النادي» لمصيره في مواجهة أيّ قوّة من القوّمات الشعبية العربية، وهذا الأمر صالقة يتحمّس لكلّ الاحتمالات، واتخاذ كلّ الحيلة، حتى لا يعود الكابوس الأسود لهروب بن علي، وإجبار مبارك على التنخّي، تحت هدير الشارع وصخب شعار «الشعب يريد»، وهذا يعني أن يضرب الجميع بيد واحدة ومتضامنة في مواجهة أي مخاطر سياسية محتمّلة.

وضمن هذا السياق، تشكلت عقيدة سياسية وأمنية موحّدة في النظام الرسمي العربي، مفادها أنّ المهدد الأكبر للأمن والاستقرار الفردي والجماعي للأقطار العربية هو المطلب الديمقراطي، والوجه الآخر الشريهر هو ما أصبح يعرف بالإسلام السياسي، وهما يمثلان حالتين مترابطتين ومتداخلتين من زاوية نظر الأنظمة العربية. من هنا، يجب عدم التهاون في مواجهة مطلب التحوّل نحو الديمقراطية، وعدم التردّد في ضرب أيّ حركة احتجاجية، مهما كان شكلها ولونها، وقد عاد مثل هذا الجدل خلال خروج الشارع الأردني، أخيراً، ضدّ التطبيع مع إسرائيل، وتهديد بعض الدول العربية بالتدخلّ خشية انفلات الوضع، وما ينجم عن ذلك من سريان عدوى الاحتجاج. وبموازاة ذلك، أطلقت يد الجهاز الديني، الرسمي وشبه الرسمي، من الموظفين لترويج نظرية الطاعة المطلقة لولئ الأمر؛ ولو جلد ظهره وسلب مالك وركب تكفّله، فانت ما جور على ذلك، دنيا وآخر.

كانت النتيجة الطبيعية لهذا الدرس الخاطي، الذي خلص إليه النظام الرسمي العربي، تعطيل حركة المجتمع، وتسبيحها عسكرياً وأمنياً بفرض استتعار فوقي ومُصطنع. ولا تعني هذه السياسة شيئاً سوى كبت الصراعات وإسكات المطالب الاجتماعية والسياسية، بما يفتح المجال

أمام الطفرات الانفجارية غير المحسوبة في أيّ وقت، على غرار ما جرى في الموجة الأولى لـ«الربيع العربي»، فكما يقول الشاعر الشابي: «حدار فتحت الرماد اللهب/ ومن يبذر الشوك يَجَن الجراح».

الدرس الثاني الذي استخلصه نادي الاستبداد العربي، والمبني على سردية مشؤومة، مفادها أنّ ما جرى سنة 2011 مؤامرة أميركية بامتياز، ناتجة عن «عدر» الرئيس الأميركي في حينه باراك أوباما بحلفائه العرب، إذ أسلمهم لحركة الشارع العربي الهائج، في تونس ومصر واليمن، بدل الدفاع عنهم بشراسة، والجواب الطبيعي على ذلك عدم التهاون أو تسجيل أيّ تنازل للخارج يتعلق بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكُلّ ما له صلة بملف الإسلام السياسي، ثمّ الذهاب رأساً باتجاه تل أبيب باعتبارها أقرب طريق إلى قلب واشنطن، والأقدر على ضبط إيقاع البيت الأبيض وتحديد خيارته. فبدل ملاعة صانعي القرار هناك، ممّن لا توفّق تقلّباتهم وحساباتهم، ينبغي التعامل مباشرة مع المرؤّضين الأصليين في تل أبيب، الذين اتفقوا مع النظام الرسمي العربي، بأنّ الخطر الأكبر يتمثّل في الثورات وحركات الإسلام السياسي وإيران، وبعضهم يضرب تركيا رجب طيب أردوغان. وبموازاة ذلك، جرى توثيق العلاقات مع كلّ اللابعيين الدوليين من الروس والصينيين، وحثى اللاعيب الإقليميين الإيرانيين والأتراك، أي توسيع العلاقات الدولية، ليس على خلفية انتزاع مساحاتٍ أوسع لصالح استقلالية القرار الوطني أو الحرّك باتجاه نظام دولي أكثر تعديدية وتوازناً، بل على خلفية تثبيت دكتاتورية متعدّدة الأناصر والحلفاء، وربما تقدّم الإمارات العربية مثلاً حياً على هذه السياسات.

وفي الجهة المقابلة، وجّد هذا التوجّه نوعاً من القبول الضمني، وحتىّ المعلن من الأميركيين والأوروبيين، وفق مقايضة صامتة تقوم على إرشاء الجبل للدكتاتوريات العربية مقابل عدم الخروج عن النض. أي ضمن ثلاثة: التطبيع والنقط والاستقرار. والغريب أنّ القوى الدولية الكبرى تتصارع على كلّ شيء في الشرق الأوسط، ولكنها تتخذ، كلّ لأعتباراته الخاصة، في دعم الدكتاتوريات أو في الحدّ الأدنى التعايش معها، باعتبارها أقلّ البدائل سوءاً، خصوصاً أنّها لم تقصر في موضوعات الهجرة والأمن مع الذهاب بعيداً في موضوع التطبيع مع إسرائيل، والاندماج

صنعا... صفقة السموم الإسرائيلية

بشرى العقطري

المجتمعات التي تحكمها توليفة من العصابات، كالمجتمع اليمني، تُصحب مُختبراً مفتوحاً لقتل متنوع، بإضافة إلى السلع مُنتهية الصالحة التي تندفق إلى الأسواق المحلية، سواء الغذائية أو الدوائية، والتي تُضرّ بحياة اليمنيين، تنشط تجارة أكثر خطورة وتهديداً لأرواح اليمنيين، ممثلة بالسلع المحظورة والفاسدة، التي تدخل إلى اليمن من طرق مختلفة، وربما تمثّل شحنة المبيدات الزراعية المحظورة أو ما عرف إعلامياً بشحنة «السموم الإسرائيلية»، مثلاً على حجم التهديدات التي يتعرّض لها اليمنيون، وسلوك سلطة العصابات وحلفائهم.

لأسباب عديدة، حافظت تجارة التهريب في اليمن على ازدهارها، فطلّت السوق الراجحة، وإن كانت تدور ضمن اقتصاد الظل، بيد أنّ حالة الحرب وانعكاساتها على أمن المنافذ اليمنية أدت إلى تنامي تجارة التهريب، فضلاً عن التصدّعات الاجتماعية، والانهباء القيّمبي الناتج من الحرب، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وتوسّع شبكات التهريب ونطاقاتها الجغرافية، كما أنّ تعدّد القوى التي تُشرف على المنافذ أدّى إلى غياب الرقابة على تدفقات البضائع التي تدخل اليمن، وغياب معايير موحّدة لضبطها، إلا أنّ الأسوأ؛ انخراط سلطات الحرب نفسها في تجارة التهريب، من خلال أجهزتها الأمنية والعسكرية أو مراكز نفوذٍ في السلطة، إضافة إلى التجار المواليين لها، والشبكة وسطائها المتعددين، كما أنّ تحوّل طرف الحرب إلى سلطات حاكمة اتاح تجديد آلية التهريب، وعدم الاكتفاء بالألية التقليدية القديمة، ومن ثمّ توسيع قنوات التهريب وأسواقه. فالى جانب دخول البضائع بطريقة غير شرعية، من خلال التهريب عبر المنافذ البحرية والحدودية، فإنّ سلطات الحرب لجأت إلى شرعية ذلك بوسائل مختلفة، أمّا منح التجار تراخيص رسمية أو مزرّوة لاستيراد البضائع أو تغيير بلد المورد والشركة لضمان عدم تبعيةها، إضافة إلى التحاليل على

”

حالة الحرب وانعكاساتها على امن المنافذ اليمنية أدّت إلى تنامي تجارة التهريب، وتوسّع شبكاتها ونطاقاتها الجغرافية

“

القوانين الوطنية المُنظمة لعملية الاستيراد، وتعطيل المؤسسات الرقابية. فذلك كلّه، أدّى إلى أن تشكل تجارة التهريب، على اختلاف قطاعاتها، عماد اقتصاد قووى الحرب، إذ تضمن المدخيل التي تُحصّل عبر المنافذ لها موارد دائمة ومتجدّدة، كما أنّ سهولة التهرب من تقيد مدخولات تجارة التهريب تمكّنتها من مراكمة ثرواتها، مقابل إعفائها من أيّ مسؤولية، وسهلت، من ثمّ، تجارة التهريب وحماية التجار، وأيضاً، تسويق البضائع في المناطق الخاضعة لها.

وطنياً، لا يمكن مسح وتحديد جغرافية التهريب وقنواتها الداخلية، حيث تعدّد منافذها. أيضاً، تتصافر أجهزة سلطات الحرب، التي تسيطر على المنافذ البرية والبحرية إلى جانب المنافذ بين المدن، في تسويق تجارة التهريب، إضافة إلى الشبكات المحلية العابرة لمسكرات الحرب، التي تعمل هي الأخرى على تنظيم عمليات التهريب، وفي حين طلّت تجارة التهريب جزءاً من اقتصاد قووى سلطة المجلس الرئاسي، التي تسيطر على المنافذ في المناطق الخاضعة لها، فإنّ تلك التجارة شكلت اقتصاداً حيوياً

المبيدات الزراعية، والجهات المتورّطة، مما سلّط الضوء على مراكز النفوذ المتعدّدة داخل الجماعة وشبكتاتها، من الناقدين في السلطة إلى التجّار المواليين لها، فقد أكثت الوثيقة التي سُرّبت، وهي محضر تحريز المبيدات الزراعية المحظورة في منفذ مدينة ذمار، عرقلة أجهزة الحوفي، الأمنية والاستخباراتية، عملية ضبط الشحنة، مما يعني، في ظلّ ضبابية إجراءات الجماعة وحالات الفساد، إطلاق الشحنة في مقابل تحصيل رسوم الجمارك، كما كشفت الوثيقة التدخل للسافر لأجهزتها الاستخباراتية في عمل وزارة الزراعة والسريّ، وتقيد صلاحياتها، وهي الجهة الرسمية المعنية بالزراعة والمبيدات، ناهيك عن تحديد الإدارة العامة لوقاية النبات باعتبارها الجهة المتخصصة في تقييم الشحنة ومدى تطابقها مع معايير السلامة المتوافق عليها بموجب القانون اليمني، إضافة إلى الوسائل التي لجأت إليها لها قضية، الحوفي في حماية المتورّطين في القضية، ومنهم، بحسب الوثيقة، مالك مؤسسة بن دغسان، رغم ضلوعه، بحسب تقارير سابقة، في دفن كغية من المبيدات الزراعية المحظورة في منطقة الجراف في مدينة صنعاء، فيما حرّكت أجهزتها الأمنية لملاحقة النشطاء المنذدين بالجريمة. ومع أنّ الجماعة حاولت امتصاص الغضب المجتمعي والشعبي، في المناطق الخاضعة لها، حيال شحنة المبيدات المحظورة، بإصدار وزارة الزراعة والمياه والري بيان أشار إلى أنّ الشحنة ليست سامة، فإنّ تورط بعض المسؤولين في الوزارة يُفقّد البيان مصداقيته، إضافة إلى سوابق الجماعة في تمرير صفقات شحنات مبيدات فاسدة ومحظورة، في المناطق الخاضعة لها، وتعطيل أيّ دور للجهات القضائية في متابعة هذه القضايا وتحويل المتورّطين إلى المحاكم، مقابل عرقلة القضايا كلّها وإغلاقها، ومن ثمّ تعطيل مطالب المجتمع بكشف الحقيقة، فيما تصدرت أجهزة الجماعة الإعلامية والأمنية لتميع القضية، ومنع أعضاء في مجلس النواب من التحقيق في شحنة المبيدات المحظورة،



تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البيارى** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المحرر الفني **اميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الشؤون **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نوران زرويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التلياي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار فنديك**

المكاتب
المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
مكاتب الدوحة
الدوحة - برج الفردان - لوسيل، الطابق الـ 20 -
هاتف: 0097440190600

في النظام الشرق أوسطي المطلوب. خلافاً للادّوھام التي استبذت برؤوس القادة العرب بأنّ الثورات العربية كانت مؤامرة أميركية غربية ضدّهم، تقول الحقيقة السياسية الصلبة إنّ النظام الدولي ارتبك أشدّ ارتباك أمام الحركة المفاجئة والسريعة للشارع العربي، التي اختلطت على حين غرّة الرئيس بن علي، ثمّ التحق به مبارك، في وقت كانت تنهّياً فيه للتعايش مع واقع التوريث في أكثر من عاصمة عربية، حتّى يستمرّ الإنشاء على نهج الأبناء على ھدى سيرتهم «غير العطرة»، ولكنّ هذه التغيرات المفاجئة والسريعة فرضت على الأميركيين التكيف ومسايرة الموجة مؤقّتاً، تمھيداً لمحاصرتها تدريجياً، وفق سياسة الإحتواء والتحكّم التدريجي، في حين أنّ بعض القوى الأوروبية، مثل الفرنسيين مثلاً، رأت في هذه الثورات خطراً على وجودها، وتعاملت معها بمنطق الإلغاء والمحااصرة منذ البداية، وهذا ما يُفسّر دعمها المطلق لخليفة حفتر في ليبيا، ومبارك، وكُلّ مشاريع الانقلابات والارتدادات اللاحقة في المنطقة. المهمّ هنا، الحفاظ على أسس التعاقد بين الدكتاتوريات العربية والعواصم الغربية، الذي يقوم على النقط، والقواعد، وإسرائيل. أفسرّ العدوان على غرّة هذه المعادلات الجديدة التي تشكّلت بعد ثورات الربيع العربي، والقائمة على توثيق أركان الاستبداد، وواد مطالب الحرية والكرامة المختلطة بالتطبيع والتخالف مع إسرائيل، في إطار نظام عربي مُطبّع ومُنصاع، مقابل تفويض دولي بأحقية الحكام الغرب في ممارسة القمع وضبط «السكان المحليين»، ويستمدّ هذا التوجّه جذوره من ميراث استعماري مديد، منذ الفرنسيين والإنكليز، يرى أنّ الشارع العربي، الهائج والغاضب، لا يُؤمن جانبه، ومن ثمّ لا ينفَع معه إلاّ تصليب حكّام غلاظ يكسرون الرؤوس ويفرضون سياسات وخيارات فوقية، وهي الصيغة التي عبّر عنها دونالد ترامب بصريح العبارة: «دكتاتوريين مُحبذّين»، وهي ذاتها النظرية التي تلقى صدى في تل أبيب، ومنها إلى الواشنطن جريد، هنا، تتحدّد معضلة النظام الرسمي العربي الذي جمع بين شرّين عظيمين: الاستبداد المُطلق مع التطبيع المفتوح، بما يُؤكّد حجم الترابط بين معركة الحرّية والديمقراطية ومواجهة قوى الإحتلال والهيمنة. في هذه الرقعة المنكوبة من العالم، وهي معركة لا مفزّ منها، في الأمس واليوم.

(وزير تونسبي سابق)

ورهاب بعضهم، فاشتبّه في تسميم النائب احمد سيف حاشد بعد إثارته القضية في مجلس النواب ووسائل التواصل الاجتماعي، فيما دفعت الجماعة أجهزتها القمعية لملاحقة الكُتّاب واعتقالهم. فعلى خلفية كتابات عن الشحنة، ونشر وثائق عديدة، تدین المتورّطين في الجماعة ووزارة الزراعة وتجاراً بارزاً موالياً للحوئين، اعتقل جهاز الأمن والمخابرات، الإعلامي احمد العراسي، في 27 الشهر الماضي (ابريل/ نيسان)، وأخفاه في سجونّه، وإذا كانت قضية المبيدات الزراعية المحظورة كشفت رأس الجبل العائم في طرق قتل المدنيين، فإنه لا يمكن السيطرة على أبعاد القضية وتداعياتها الكارثية على حياتهم. ختاماً، الجريمة واضحة على اختلف المتورّطين فيها، إذ إنّ تهريب مبيدات زراعية محظورة وفاسدة، وتسويقها في الداخل اليمني من أيّ سلطة، يعني إطلاق سلاح شامل يستهدف حياة اليمنيين، بتلويح المنتجات الزراعية بالمواد السميّة، إلى جانب الأبار والأراضي الزراعية. وفي ظلّ الأزمات الاقتصادية التي يُواجهاها المزارعون في اليمن، وتأثير التغيرات المناخية على قطاع الزراعة، فإنّ هذه التحدّيات تجعل المزارعين يلجأون إلى خياراتٍ بديلة لضمان هامش ربحي من خلال شراء المبيدات المهزّبة، خاصة مع ارتفاع أسعار المبيدات الزراعية القانونية، وعدم توفير سلطات الحرب وسائل لدعم المزارعين مادياً وأدائياً، إلى جانب غياب الرقابة على المتحتجات الزراعية المعروضة في الأسواق، وعدم توعية المزارعين بمخاطر المبيدات المهزّبة، وهو ما يعني استمرار تقشي حالات الإصابة بالسرطان في اليمن واحتلّ النسبة المئوية الأعلى، بحسب تقارير محلية، فيمكن تقضي بعض أسباب ذلك في تقشي المبيدات الزراعية المحظورة والفاسدة، وتغلغلها في غذاء اليمنيين، إلا أنّ غياب إجراءات رادعة تطاول تجار الموت، وعصابات السلطة المتواطئة معهم، يعني الاستمرار في قتل اليمنيين.

(كاتبة يمنية)

■ مكتب بيروت
بيروت - الجزيرة - شارع باستور - بناية 33 west end
هاتف: 009611442047 - 009611567794
البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
Email: info@alaraby.co.uk/subscriptions
الاشتراكات،
alaraby.co.uk
هاتف: 00961190635 +97440190635
هاتف: 00961190635 +97440190635
للإعلانات: alaraby.co.uk/ads